Sada Al-Jamiah Journal of Financial and Administrative Sciences
مجلة صدى الجامعة للعلوم المالية والإدارية
Volume 2, Issue 2 - 2026 - Pages 416-428

The role of implementing International Financial Reporting Standards (IFRS) in improving the quality of accounting information

Masoud Abdulsalam Amhimmid Alaeb*
Libyan Center for Engineering Research and Information Technology – Bani Walid – Libya
* **Email (for reference researcher):** masuodabduslam648@gmail.com

دور تطبيق المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

مسعود عبد السلام امحمد العائب*
المركز الليبي للبحوث الهندسية وتقنية المعلومات – بني وليد – ليبيا

Received:30-09-2026; Accepted: 15-11-2026; Published: 21-11-2026

الملخّص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، من خلال بيان أثر هذه المعايير في تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات الواردة في التقارير المالية، ومدى إسهامها في توفير معلومات ملائمة تمثل الظواهر الاقتصادية بصدق، وتتميز بقابلية المقارنة والتحقق والفهم. وتنبع أهمية الدراسة من الدور الذي تؤديه جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاقتصادية، وتعزيز الشفافية، والحد من التباين في الممارسات المحاسبية والإفصاح المالي. ولتحقيق أهداف الدراسة، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي القائم على مراجعة الأدبيات المحاسبية والمعايير المهنية ذات الصلة، وتحليل الأسس النظرية للعلاقة بين تطبيق المعايير الدولية وجودة المعلومات المحاسبية، دون اللجوء إلى دراسة ميدانية. وتركز الدراسة على المتطلبات التي تدعم فاعلية تطبيق هذه المعايير، والتحديات التي قد تحد من انعكاسها على جودة التقارير المالية. ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة هو أن يسهم التحليل في توضيح الجوانب التي يمكن من خلالها تعزيز جودة المعلومات المحاسبية، وتقديم توصيات علمية تساعد على تطوير الممارسات المحاسبية وتحسين مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية.

الكلمات المفتاحية: المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، جودة المعلومات المحاسبية، التقارير المالية، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، الإفصاح المالي.

Abstract

This study aims to analyze the role of implementing International Financial Reporting Standards (IFRS) in enhancing the quality of accounting information. It examines how these standards strengthen the qualitative characteristics of information presented in financial reports, contributing to the provision of relevant data that faithfully represents economic phenomena—ensuring such information is comparable, verifiable, and understandable. The significance of this study lies in the role that high-quality accounting information plays in facilitating sound economic decision-making, promoting transparency, and reducing disparities in accounting practices and financial disclosure. To achieve its objectives, the study employs a descriptive-analytical approach, drawing upon a review of accounting literature and relevant professional standards to analyze the theoretical foundations of the relationship between the adoption of international standards and the quality of accounting information, without conducting empirical fieldwork. The study focuses on the requirements that support the effective implementation of these standards, as well as the challenges that may hinder their positive impact on the quality of financial reports. Key findings include the identification of specific areas through which the quality of accounting information can be enhanced, alongside the provision of evidence-based

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

recommendations to help improve accounting practices and elevate the standards of disclosure and transparency in financial reporting.

Keywords: International Financial Reporting Standards (IFRS), quality of accounting information, financial reporting, qualitative characteristics of accounting information, financial disclosure.

المقدمة

تُعد المعلومات المحاسبية من أهم المخرجات التي تعتمد عليها المؤسسات ومختلف الأطراف ذات العلاقة في اتخاذ القرارات الاقتصادية، إذ تسهم في تقييم الأداء المالي، وتحديد المركز المالي، وترشيد استخدام الموارد، وتعزيز الرقابة على الأنشطة الاقتصادية. وتتوقف فاعلية هذه المعلومات على مدى جودتها وقدرتها على التعبير بصدق عن الواقع الاقتصادي للمؤسسة، الأمر الذي جعل تحسين جودة التقارير المالية من القضايا الأساسية في الفكر والممارسة المحاسبية المعاصرة.

وفي ظل تطور بيئة الأعمال واتساع نطاق الأنشطة الاقتصادية وتزايد التعاملات المالية الدولية، برزت الحاجة إلى توحيد الممارسات المحاسبية وتقريب أسس إعداد التقارير المالية، بما يعزز قابلية المقارنة بين المؤسسات ويحد من الاختلافات الناتجة عن تعدد السياسات والمعالجات المحاسبية. وفي هذا السياق، اكتسبت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أهمية متزايدة بوصفها إطارًا مهنيًا يهدف إلى تنظيم الاعتراف بالعناصر المحاسبية وقياسها وعرضها والإفصاح عنها، بما يدعم توفير معلومات ملائمة تمثل الظواهر الاقتصادية بصدق، وتتميز بقابلية المقارنة والتحقق والفهم.

وعلى الرغم من أهمية تطبيق هذه المعايير، فإن انعكاسها على جودة المعلومات المحاسبية لا يرتبط بمجرد تبنيها، بل يتأثر بمدى الالتزام بمتطلباتها، وكفاءة الموارد البشرية، وفاعلية النظم المحاسبية والرقابية، ومدى ملاءمة البيئة المؤسسية والتنظيمية. ومن ثم، تبرز أهمية تحليل العلاقة بين تطبيق المعايير الدولية وجودة المعلومات المحاسبية، وتحديد الجوانب التي يمكن أن تعزز فاعلية هذه العلاقة، بما يسهم في تطوير الممارسات المحاسبية وتحسين مستوى الشفافية والإفصاح المالي.

مشكلة وتساؤلات الدراسة

تتمثل مشكلة البحث في أن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يُعد من المداخل المهمة لتحسين جودة المعلومات المحاسبية، إلا أن مدى تحقق هذا الهدف يظل مرتبطًا بفاعلية التطبيق وتوافر المتطلبات المهنية والتنظيمية اللازمة. وعليه، تتمحور المشكلة حول الحاجة إلى توضيح الكيفية التي يسهم بها تطبيق هذه المعايير في تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، والعوامل التي قد تحد من أثرها في جودة التقارير المالية.

وبناءً على ذلك، يتمثل التساؤل الرئيسي للبحث في الآتي:

ما دور تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية؟

ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من التساؤلات الفرعية، أهمها:

1- ما الإطار المفاهيمي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وجودة المعلومات المحاسبية؟

2- كيف يسهم تطبيق هذه المعايير في تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية؟

3- ما أبرز المتطلبات والتحديات التي تؤثر في فاعلية تطبيق المعايير الدولية وانعكاسها على جودة التقارير المالية؟

4- ما التوصيات التي يمكن استخلاصها من التحليل النظري لتطوير الممارسات المحاسبية وتعزيز جودة المعلومات المحاسبية في ضوء المعايير الدولية؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة بصورة رئيسة إلى تحليل دور تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، من خلال دراسة الأسس النظرية التي تربط بين متطلبات هذه المعايير والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وتوضيح المتطلبات والعوامل المؤثرة في فاعلية تطبيقها. ويتحقق هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية الآتية:

1- توضيح الإطار المفاهيمي للدراسة من خلال تحديد المفاهيم الأساسية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وجودة المعلومات المحاسبية، وبيان العلاقة بينهما في ضوء الفكر المحاسبي المعاصر.

2- تحليل دور تطبيق المعايير الدولية في تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ولا سيما الملاءمة والتمثيل الصادق، وما يدعمها من قابلية للمقارنة والتحقق والفهم.

3- تفسير أوجه إسهام تطبيق المعايير الدولية في تحسين جودة التقارير المالية، من حيث اتساق المعالجات المحاسبية، ووضوح العرض، وكفاية الإفصاح، وتوفير معلومات تساعد مستخدمي التقارير المالية على اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة.

4- تحديد أبرز المتطلبات المهنية والتنظيمية والتقنية اللازمة لفاعلية تطبيق المعايير الدولية، مع بيان دور الكفاءة المحاسبية وتطوير النظم والإجراءات ذات الصلة في دعم جودة المعلومات المحاسبية.

5- تحليل أبرز التحديات التي قد تحد من أثر تطبيق المعايير الدولية في جودة المعلومات المحاسبية، وتوضيح انعكاساتها المحتملة على إعداد التقارير المالية والإفصاح عن المعلومات ذات الصلة.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

6- استخلاص توصيات علمية قابلة للاستفادة منها في تطوير الممارسات المحاسبية وتعزيز جودة المعلومات والتقارير المالية، استنادًا إلى التحليل النظري والأدبيات والمعايير المهنية ذات العلاقة.

المنهجية

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي القائم على مراجعة الأدبيات المحاسبية والمعايير المهنية ذات الصلة، وتحليل الأسس النظرية للعلاقة بين تطبيق المعايير الدولية وجودة المعلومات المحاسبية، دون اللجوء إلى دراسة ميدانية. وتركز الدراسة على المتطلبات التي تدعم فاعلية تطبيق هذه المعايير، والتحديات التي قد تحد من انعكاسها على جودة التقارير المالية. وأن يسهم التحليل في توضيح الجوانب التي يمكن من خلالها تعزيز جودة المعلومات المحاسبية.

الدراسات السابقة

حظي موضوع تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وعلاقته بجودة المعلومات المحاسبية باهتمام واسع في الأدبيات المحاسبية، نظرًا لما يُتوقع أن تسهم به هذه المعايير في تحسين القياس والعرض والإفصاح المالي وتعزيز قابلية مقارنة المعلومات. وقد تناولت الدراسات السابقة هذه العلاقة من زوايا متعددة، شملت جودة الأرباح، والملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية، والشفافية، والآثار الاقتصادية لتطبيق المعايير. وفيما يلي عرض لأبرز الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث.

1- دراسة Soderstrom and Sun (2007) تناولت هذه الدراسة مراجعة الأدبيات المتعلقة بتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وعلاقته بجودة المحاسبة، مع التركيز على اختلاف النتائج باختلاف البيئات المؤسسية والتنظيمية. وأبرزت مراجعتها أن أثر المعايير في جودة المعلومات المحاسبية لا يمكن تفسيره بمعزل عن العوامل الاقتصادية والسياسية والقانونية التي تحيط بعملية التطبيق. وتفيد هذه الدراسة البحث الحالي في توضيح أن وجود معايير محاسبية موحدة لا يكفي وحده لضمان جودة المعلومات، بل ينبغي النظر أيضًا إلى البيئة التي تُطبق فيها تلك المعايير، ومدى فاعلية إنفاذها والالتزام بمتطلباتها.

2- دراسة Barth, Landsman, and Lang (2008) بحثت الدراسة العلاقة بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وجودة المحاسبة، بالاستناد إلى بيانات شركات من 21 دولة، ومقارنة الشركات التي تطبق المعايير الدولية بشركات تستخدم معايير محاسبية محلية غير أمريكية. وأشارت نتائجها إلى ارتباط تطبيق المعايير الدولية بانخفاض ممارسات إدارة الأرباح، وزيادة سرعة الاعتراف بالخسائر، وتحسن الملاءمة القيمية للأرقام المحاسبية. ومع ذلك، أقر الباحثون بصعوبة عزل أثر المعايير وحدها عن أثر الحوافز الاقتصادية والتغيرات المحيطة بالشركات. وتبرز أهمية هذه الدراسة في تقديم مؤشرات عملية يمكن الاستناد إليها عند تحليل مفهوم جودة المعلومات المحاسبية، مع ضرورة عدم تعميم نتائجها على جميع البيئات دون مراعاة اختلاف ظروف التطبيق .

3- دراسة Iatridis (2010) تناولت الدراسة أثر التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في جودة المعلومات الواردة بالقوائم المالية للشركات في المملكة المتحدة، من خلال فحص مؤشرات محاسبية مرتبطة بإدارة الأرباح والملاءمة القيمية للمعلومات. وأشارت نتائجها إلى أن تطبيق المعايير الدولية ارتبط بتحسن بعض جوانب جودة التقارير المالية، من بينها الحد من فرص إدارة الأرباح وتحسين الاعتراف بالخسائر والملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية. وتدعم هذه النتائج أهمية تحليل أثر المعايير في الممارسات المحاسبية الفعلية، كما توضح أن تقييم الجودة يمكن أن يستند إلى أبعاد متعددة، وليس إلى مجرد الالتزام الشكلي بمتطلبات إعداد التقارير .

4- دراسة Ahmed, Neel, and Wang (2013) بحثت هذه الدراسة ما إذا كان التبني الإلزامي للمعايير الدولية يؤدي إلى تحسين جودة المحاسبة، وقدمت أدلة تجريبية حول العلاقة بين التحول إلى هذه المعايير ومؤشرات الجودة المحاسبية. وتكتسب الدراسة أهميتها من تناولها مسألة لا تتعلق بمجرد تبني المعايير، بل بمدى تحقق التحسن المتوقع في جودة المعلومات بعد التطبيق الإلزامي. كما أن تناول نتائج هذه الدراسة إلى جانب الدراسات التي أظهرت آثارًا إيجابية يبرز ضرورة التعامل بحذر مع فرضية أن تطبيق المعايير الدولية يؤدي بالضرورة إلى تحسن موحد في جميع أبعاد الجودة، ويبرر الحاجة إلى تحليل العوامل التي قد تفسر اختلاف النتائج بين الدراسات والبيئات المختلفة .

5- دراسة Bhatia and Mulenga (2019) قدمت هذه الدراسة مراجعة للأدلة التجريبية المتعلقة بالملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية في مختلف القارات، وشملت 90 دراسة منشورة خلال الفترة من 1993 إلى 2016. واهتمت بمقارنة الأدلة المتعلقة بملاءمة المعلومات المحاسبية قبل تطبيق المعايير الدولية وبعده. وأظهرت المراجعة أن غالبية الدراسات التي تناولتها توصلت إلى استمرار أهمية المعلومات المحاسبية في تفسير القيم السوقية قبل التبني وبعده، في حين أشارت دراسات أخرى إلى نتائج مختلفة، بما فيها عدم وجود دليل واضح على التحسن في بعض الحالات. وتفيد هذه المراجعة البحث الحالي في تأكيد أن جودة المعلومات المحاسبية مفهوم متعدد الأبعاد، وأن الملاءمة القيمية تمثل جانبًا منه، ولا ينبغي اعتبارها مقياسًا شاملًا لجميع خصائص المعلومات المفيدة.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

التعقيب على الدراسات السابقة والفجوة البحثية

يتضح من الدراسات السابقة أن العلاقة بين تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وجودة المعلومات المحاسبية تتسم بالتعدد والتعقيد؛ فقد أشارت بعض الدراسات إلى تحسن مؤشرات الجودة بعد التطبيق، بينما أوضحت المراجعات العلمية أن النتائج ليست متجانسة في جميع البيئات أو بالنسبة إلى جميع المؤشرات. كما يتبين أن جودة المعلومات لا تتحدد بالمعايير وحدها، وإنما تتأثر كذلك بفاعلية التطبيق والإنفاذ، والخصائص المؤسسية والتنظيمية، والحوافز المتاحة لمعدّي التقارير المالية.

وانطلاقًا من ذلك، يتمثل مجال الإضافة الذي يستهدفه البحث الحالي في تقديم تحليل نظري مترابط يوضح العلاقة بين تطبيق المعايير الدولية والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، مع الجمع بين أوجه الإسهام المحتملة للمعايير ومتطلبات فاعلية تطبيقها والتحديات التي قد تحد من أثرها. ويختلف هذا التوجه عن الاقتصار على اختبار مؤشر تجريبي منفرد، إذ يسعى إلى بناء معالجة مفاهيمية تساعد على تفسير العلاقة بين التطبيق والجودة بصورة أشمل، دون ادعاء أن هذه المعالجة تمثل أول دراسة تتناول الموضوع.

الإطار المفاهيمي للدراسة

مفهوم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وأهدافها

تُعد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (International Financial Reporting Standards – IFRS) مجموعة من المعايير المحاسبية التي يصدرها مجلس المعايير الدولية للمحاسبة، وتهدف إلى وضع متطلبات مشتركة للاعتراف بالعناصر المحاسبية وقياسها وعرضها والإفصاح عنها في التقارير المالية. وتستند هذه المعايير إلى إطار مفاهيمي يوضح أهداف التقارير المالية ذات الغرض العام، والخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة، والمفاهيم المتعلقة بالأصول والالتزامات وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات، فضلًا عن أسس القياس والعرض والإفصاح.(IASB, 2018)

وتنبع أهمية هذه المعايير من سعيها إلى الحد من الاختلافات في المعالجات المحاسبية، وتوفير أساس أكثر اتساقًا لإعداد التقارير المالية، بما يساعد مستخدميها على إجراء المقارنات بين المنشآت والفترات المالية المختلفة. كما تسهم في تنظيم المعالجة المحاسبية للعمليات والأحداث الاقتصادية، وتحديد المعلومات التي ينبغي عرضها والإفصاح عنها، الأمر الذي يعزز قدرة المستخدمين على فهم الأداء المالي والمركز المالي والتدفقات النقدية للمنشأة.

ولا يقتصر الهدف من المعايير الدولية على توحيد الإجراءات المحاسبية أو استخدام نماذج موحدة للقوائم المالية، بل يمتد إلى تحسين فائدة المعلومات المقدمة لمستخدمي التقارير المالية، ولا سيما المستثمرين الحاليين والمحتملين والمقرضين وغيرهم من الدائنين، عند اتخاذ قرارات تتعلق بتوفير الموارد للمنشأة. ويتطلب تحقيق هذا الهدف أن تعكس المعلومات المعروضة الجوهر الاقتصادي للعمليات، وأن تستند إلى أسس مناسبة للاعتراف والقياس، وأن تتضمن إفصاحات كافية عن العناصر المهمة والأحكام والتقديرات المحاسبية ذات الصلة.

ومن هذا المنطلق، فإن القيمة الحقيقية للمعايير الدولية لا تتحدد بمجرد تبنيها، وإنما بمدى تطبيق متطلباتها تطبيقًا سليمًا، وبقدرتها على إنتاج معلومات تلبي احتياجات المستخدمين. فقد تتبنى المنشأة المعايير رسميًا، لكن ضعف الخبرة المحاسبية أو قصور نظم المعلومات أو عدم كفاية الرقابة قد يحد من جودة النتائج المحاسبية. وبناءً عليه، فإن دراسة دور المعايير الدولية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية تستلزم التمييز بين جودة الإطار المعياري، ومدى الالتزام به، والنتائج التي يحققها التطبيق في الواقع العملي. (IASB, 2018)

1- مفهوم جودة المعلومات المحاسبية وأبعادها

يقصد بجودة المعلومات المحاسبية مدى قدرتها على توفير تمثيل مفيد للظواهر والأحداث الاقتصادية التي تتعلق بالمنشأة، بما يساعد مستخدمي التقارير المالية على تقييم أوضاعها واتخاذ قرارات مبنية على معلومات ملائمة ويمكن الاعتماد عليها. ولا تُقاس هذه الجودة بكمية المعلومات الواردة في القوائم المالية فحسب، بل تتحدد بطبيعة المعلومات ومحتواها ودرجة ملاءمتها لاحتياجات المستخدمين، ومدى صدق تمثيلها للواقع الاقتصادي، فضلًا عن خصائص العرض والإفصاح المصاحبة لها.

ويقدم الإطار المفاهيمي للتقارير المالية الصادر عن مجلس المعايير الدولية للمحاسبة أساسًا لتحديد الخصائص النوعية التي تجعل المعلومات المالية مفيدة. ويصنف هذه الخصائص إلى خصائص أساسية تتمثل في الملاءمة والتمثيل الصادق، وخصائص معززة تشمل القابلية للمقارنة والتحقق والتوقيت المناسب والفهم .(IASB, 2018)

وتمثل هذه الخصائص معايير مفاهيمية يمكن الاستناد إليها عند تحليل مدى إسهام تطبيق المعايير الدولية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

1.1- الملاءمة

تتحقق الملاءمة عندما تكون المعلومات المحاسبية قادرة على إحداث فرق في القرارات التي يتخذها المستخدمون، سواء من خلال مساعدتهم على تكوين توقعات بشأن النتائج المستقبلية، أو تمكينهم من تقييم توقعاتهم وتقديراتهم السابقة. وتكتسب هذه الخاصية أهميتها من أن المعلومات المالية لا تحقق غرضها بمجرد توافرها، وإنما بمدى ارتباطها بالقرارات الاقتصادية التي يحتاج المستخدمون إلى اتخاذها.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

1.2- التمثيل الصادق:

يشير التمثيل الصادق إلى ضرورة أن تعكس المعلومات المحاسبية جوهر الظواهر الاقتصادية التي يُفترض أن تمثلها بصورة مكتملة ومحايدة وخالية من الأخطاء قدر الإمكان. ولا يعني ذلك أن جميع التقديرات المحاسبية يجب أن تكون خالية من عدم التأكد، إذ قد تتطلب بعض المعالجات استخدام افتراضات وتقديرات مهنية؛ وإنما ينبغي توضيح الأسس المستخدمة والقيود المرتبطة بها، مع تجنب التحيز المتعمد أو إغفال المعلومات الجوهرية.

1.3- القابلية للمقارنة

تتيح القابلية للمقارنة لمستخدمي التقارير المالية تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين المعلومات المتعلقة بمنشآت مختلفة أو بالفترات المالية المتعاقبة للمنشأة نفسها. وتساعد هذه الخاصية في تقييم الأداء المالي، وتحليل الاتجاهات، وفهم التغيرات التي تطرأ على المركز المالي والنتائج التشغيلية.

ويسهم تطبيق المعايير الدولية في دعم المقارنة من خلال توفير متطلبات محاسبية مشتركة للعديد من العمليات والأحداث الاقتصادية.

1.4- القابلية للتحقق

تعني القابلية للتحقق إمكانية وصول ملاحظين مستقلين يمتلكون المعرفة المناسبة إلى قدر معقول من الاتفاق بشأن أن المعلومات تمثل الظاهرة الاقتصادية المقصودة تمثيلًا مناسبًا، وإن لم يكن الاتفاق بينهم تامًا في جميع الحالات. وتدعم هذه الخاصية الثقة في المعلومات المحاسبية، لأنها تساعد على تقييم الأسس والبيانات والافتراضات التي استندت إليها المعالجات المحاسبية.

ويمكن للمعايير الدولية أن تعزز هذه الخاصية من خلال تحديد أسس للاعتراف والقياس والإفصاح تساعد على تتبع المعلومات وفحصها. كما تتوقف القابلية للتحقق على توافر المستندات المؤيدة، ووضوح السياسات المحاسبية، وجودة نظم حفظ البيانات، وفاعلية إجراءات المراجعة.

1.5- التوقيت المناسب

يقصد بالتوقيت المناسب إتاحة المعلومات للمستخدمين في الوقت الذي تكون فيه قادرة على التأثير في قراراتهم. فالمعلومات التي تتأخر إتاحتها قد تفقد جزءًا من فائدتها، حتى إن كانت معدة وفق معالجة محاسبية سليمة. ولهذا يرتبط توقيت إصدار التقارير بكفاءة نظم المعلومات والإجراءات المحاسبية والقدرة على إعداد البيانات ومراجعتها خلال الفترات المحددة.

وقد تسهم متطلبات إعداد التقارير والإفصاح في دعم انتظام توفير المعلومات المالية، إلا أن تحقيق التوقيت المناسب يتطلب أيضًا كفاءة إدارية وتقنية، وتوافر بيانات دقيقة، وسرعة إنجاز عمليات الإقفال المحاسبي والمراجعة.

1.6- القابلية للفهم

تعني القابلية للفهم عرض المعلومات وتصنيفها وتبويبها بطريقة واضحة وموجزة نسبيًا، بما يساعد المستخدمين الذين يمتلكون معرفة معقولة بالأعمال والأنشطة الاقتصادية والمحاسبة على استيعاب مضمونها. ولا يعني ذلك استبعاد المعلومات المعقدة أو حذفها لمجرد صعوبة فهمها؛ فقد يؤدي ذلك إلى الإخلال باكتمال التقارير المالية، وإنما ينبغي عرض المعلومات المعقدة بطريقة منظمة مع توفير الإيضاحات اللازمة لفهمها.

ويسهم الالتزام بمتطلبات العرض والإفصاح في تحسين وضوح التقارير المالية وتنظيم المعلومات الواردة فيها، بينما تتأثر قابليتها للفهم كذلك بمهارة معدّي التقارير في عرض المعلومات، وجودة الإيضاحات المرفقة، وتجنب التكرار غير الضروري أو استخدام المصطلحات الغامضة.

وتجدر الإشارة إلى أن الخصائص المعززة لا تعوض غياب الخصائص الأساسية؛ فالمعلومات التي لا تتمتع بالملاءمة أو لا تمثل الظاهرة الاقتصادية تمثيلًا صادقًا لا تصبح مفيدة لمجرد عرضها في الوقت المناسب أو بطريقة سهلة الفهم. وعليه، ينبغي النظر إلى هذه الخصائص باعتبارها منظومة متكاملة لتقييم فائدة المعلومات المحاسبية، لا مجموعة مؤشرات منفصلة تمامًا بعضها عن بعض.(IASB, 2018)

2- العلاقة بين تطبيق المعايير الدولية وجودة المعلومات المحاسبية

تقوم العلاقة النظرية بين تطبيق المعايير الدولية وجودة المعلومات المحاسبية على أن المعايير توفر إطارًا منظمًا للاعتراف والقياس والعرض والإفصاح، بما قد يسهم في الحد من التباين غير المبرر في الممارسات المحاسبية، وتحسين اتساق المعلومات وإمكان مقارنتها. كما يمكن للمتطلبات المحاسبية الأكثر وضوحًا أن تدعم انضباط إعداد التقارير المالية، وتساعد على توفير معلومات ملائمة لمستخدميها.

وقد قدمت دراسة Barth, Landsman, and Lang (2008) أدلة تجريبية تربط تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ببعض مؤشرات جودة المحاسبة، منها انخفاض إدارة الأرباح، وزيادة توقيت الاعتراف بالخسائر، وتحسن الملاءمة القيمية للمعلومات. ومع ذلك، فإن هذه النتائج لا تعني أن جميع جوانب الجودة تتحسن بالدرجة نفسها في كل بيئة، كما لا تثبت أن المعايير وحدها هي المسؤولة عن التحسن؛ إذ قد تتداخل معها عوامل تتعلق بالإنفاذ والحوكمة والحوافز الاقتصادية وخصائص المنشآت.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ويمكن توضيح العلاقة بين تطبيق المعايير وجودة المعلومات من خلال ثلاثة مسارات مترابطة. يتمثل المسار الأول في تنظيم المعالجات المحاسبية وتحديد أسس الاعتراف والقياس، بما يدعم اتساق المعلومات والتمثيل المناسب للأحداث الاقتصادية. ويتمثل المسار الثاني في تعزيز متطلبات العرض والإفصاح، بما يساعد المستخدمين على فهم البيانات المالية ومقارنتها وتقييمها. أما المسار الثالث فيتعلق بتحسين المساءلة والشفافية عندما يصاحب التطبيق التزام مهني ورقابة فعالة وإجراءات مناسبة للتحقق من صحة المعلومات.

وبناءً على ذلك، لا ينبغي التعامل مع تطبيق المعايير الدولية بوصفه سببًا كافيًا بذاته لضمان جودة المعلومات المحاسبية، بل باعتباره أحد العوامل المؤسسية والمهنية التي يمكن أن تسهم في تحقيقها. ويتوقف مقدار هذا الإسهام على جودة التطبيق، وكفاءة القائمين على إعداد التقارير، وفاعلية نظم المعلومات والرقابة، ومدى التزام المنشأة بمتطلبات الإفصاح. وهذا يفسر إمكانية اختلاف نتائج التطبيق بين البيئات المختلفة، حتى عند الاستناد إلى مجموعة واحدة من المعايير.

3- متطلبات فاعلية التطبيق والتحديات المؤثرة في جودة المعلومات:

يتطلب تحقيق الأثر المتوقع للمعايير الدولية توافر مجموعة من الشروط المهنية والتنظيمية والتقنية. فمن الناحية المهنية، تعد كفاءة المحاسبين وقدرتهم على تفسير المتطلبات المعيارية وتطبيق الأحكام والتقديرات المحاسبية من العناصر المهمة لضمان سلامة المعالجات. ومن الناحية التقنية، تسهم نظم المعلومات المحاسبية الملائمة في جمع البيانات ومعالجتها وتخزينها وتوفيرها في الوقت المناسب، مع إمكانية تتبع العمليات والتحقق منها.

أما من الناحية التنظيمية، فإن وجود إجراءات رقابة داخلية فعالة، ومراجعة مناسبة، والتزام واضح بمتطلبات الإفصاح، يمكن أن يحد من الأخطاء والتجاوزات ويعزز الثقة في التقارير المالية. كما أن توافر بيئة تنظيمية تدعم الامتثال وتطبق المتطلبات ذات الصلة يساعد على تقليل الفجوة بين التبني الرسمي للمعايير وتطبيقها الفعلي.

وفي المقابل، قد تحد بعض التحديات من فاعلية التطبيق، مثل نقص الخبرات المتخصصة، وارتفاع تكاليف التدريب وتطوير النظم، وضعف البنية التقنية، وصعوبة تطبيق بعض المتطلبات التي تعتمد على التقدير المهني أو قياسات القيمة العادلة. وقد تؤثر كذلك أوجه القصور في الرقابة أو ضعف الالتزام المؤسسي في دقة المعلومات واكتمالها وتوقيتها. ولا تعني هذه التحديات أن تطبيق المعايير يؤدي بالضرورة إلى تراجع الجودة، وإنما تشير إلى أن تحقيق الفائدة المرجوة يتطلب معالجة الظروف التي تعوق التطبيق السليم.

وعليه، فإن تقييم دور المعايير الدولية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ينبغي أن يقوم على تحليل متكامل يجمع بين طبيعة المتطلبات المعيارية، ومستوى تنفيذها، والخصائص النوعية للمعلومات الناتجة عنها، والظروف التي قد تعزز أثرها أو تحد منه. ويمثل هذا التصور الأساس المفاهيمي الذي يستند إليه البحث في مناقشة الموضوع واستخلاص النتائج والتوصيات.

تحليل دور تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

1- أثر تطبيق المعايير الدولية في تعزيز ملاءمة المعلومات المحاسبية:

تتمثل إحدى أهم الآليات التي يمكن من خلالها أن يسهم تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في تعزيز ملاءمتها لاحتياجات مستخدمي التقارير المالية. فالملاءمة لا ترتبط بمجرد توافر المعلومات أو زيادة حجم الإفصاح، وإنما بقدرة المعلومات على التأثير في القرارات الاقتصادية، من خلال قيمتها التنبؤية أو التأكيدية أو كلتيهما. ومن ثم، فإن جودة المعلومات تتطلب أن تعكس التقارير المالية الأحداث والعمليات الاقتصادية ذات الأهمية لمستخدميها، وأن توفر أساسًا مناسبًا لتقييم الأداء المالي والمركز المالي والتدفقات النقدية للمنشأة.

ويمكن أن تدعم المعايير الدولية هذه الخاصية من خلال تنظيم الاعتراف بالعناصر المحاسبية وقياسها، وتحديد متطلبات العرض والإفصاح المتعلقة بها. فوضوح متطلبات المعالجة المحاسبية يساعد على تحديد المعلومات التي ينبغي إدراجها في التقارير المالية، كما أن الإفصاح عن السياسات المحاسبية والتقديرات والأحكام المهنية المهمة قد يساعد المستخدمين على تفسير الأرقام المحاسبية وتقييم دلالاتها الاقتصادية بصورة أفضل.

وتتضح أهمية هذا الدور عندما تكون المعلومات المحاسبية أساسًا لاتخاذ قرارات تتعلق بالاستثمار أو منح الائتمان أو تقييم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها. فالمعلومات المتعلقة بالأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية يمكن أن تسهم في تكوين تصورات عن الأداء المستقبلي والمخاطر المالية، بشرط أن تكون ملائمة لطبيعة القرار الذي يتخذه المستخدم.

ومع ذلك، فإن زيادة كمية المعلومات المعروضة لا تعني بالضرورة تحسن ملاءمتها؛ فقد يؤدي الإفراط في الإفصاح عن معلومات غير جوهرية إلى تشتيت انتباه المستخدمين عن المعلومات الأكثر أهمية. ولذلك، فإن الأثر الإيجابي المتوقع للمعايير الدولية يرتبط بمدى مساهمة متطلباتها في توفير المعلومات الجوهرية المناسبة، مع المحافظة على التوازن بين فائدة الإفصاح وتكلفة إعداده واستخدامه. ويتفق هذا التحليل مع الإطار المفاهيمي للتقارير المالية الذي يجعل الملاءمة إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات المالية المفيدة.(IASB, 2018)

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

2-أثر تطبيق المعايير الدولية في تعزيز التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية:

يمثل التمثيل الصادق أحد الأسس الجوهرية لجودة المعلومات المحاسبية، إذ يتطلب أن تعكس المعلومات الظواهر الاقتصادية التي يُفترض أن تمثلها بصورة مكتملة ومحايدة وخالية من الأخطاء قدر الإمكان. وتبرز أهمية هذه الخاصية في أن القرارات الاقتصادية قد تتأثر سلبًا عندما تتضمن التقارير المالية معلومات ناقصة أو متحيزة أو غير معبرة عن الجوهر الاقتصادي للعمليات.

ويمكن لتطبيق المعايير الدولية أن يدعم التمثيل الصادق من خلال تحديد الأسس التي تحكم الاعتراف بالأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات، وتنظيم طرق قياسها وعرضها والإفصاح عنها. كما تساعد المتطلبات المعيارية على تقليل مساحة المعالجة غير المنضبطة، من خلال وضع ضوابط مهنية للمعالجات المحاسبية وتوضيح المعلومات الواجب الإفصاح عنها.

غير أن التمثيل الصادق لا يتحقق بمجرد اتباع النصوص المعيارية؛ إذ تتطلب بعض المعالجات المحاسبية استخدام تقديرات وأحكام مهنية، مثل تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة أو الأعمار الإنتاجية للأصول أو الالتزامات المحتملة. وقد تتأثر جودة هذه التقديرات بمدى توافر البيانات المناسبة، وخبرة معدّي التقارير، وحياد الإدارة، وفاعلية الرقابة والمراجعة.

ومن هنا، فإن تطبيق المعايير الدولية يوفر إطارًا يساعد على تحسين التمثيل المحاسبي، لكنه لا يلغي مخاطر التحيز أو الأخطاء أو إساءة استخدام التقديرات. وتقتضي الاستفادة من هذا الإطار تعزيز الكفاءة المهنية، وتوثيق الافتراضات المستخدمة، وتوفير الإفصاحات التي تساعد المستخدمين على فهم مصادر عدم التأكد في القياس. وبذلك يصبح التمثيل الصادق نتيجة لتفاعل المتطلبات المعيارية مع جودة التنفيذ والرقابة، وليس مجرد نتيجة تلقائية لتبني المعايير.

3- دور المعايير الدولية في تعزيز قابلية المقارنة والاتساق المحاسبي:

تُعد قابلية المقارنة من الخصائص المهمة التي تساعد مستخدمي التقارير المالية على تقييم أوجه التشابه والاختلاف بين المنشآت، وكذلك تحليل التغيرات في الأداء المالي للمنشأة نفسها عبر الفترات المختلفة. وتزداد أهمية هذه الخاصية في ظل اتساع الأسواق وتعدد الأطراف التي تعتمد على المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قراراتها.

ويمكن أن يسهم تطبيق المعايير الدولية في تعزيز المقارنة من خلال توفير متطلبات مشتركة للاعتراف والقياس والعرض والإفصاح، بما يحد من بعض الاختلافات الناتجة عن تعدد الممارسات المحاسبية. فعندما تُعد التقارير المالية في ضوء متطلبات معيارية مشتركة، يصبح من الممكن إجراء مقارنات أكثر تنظيمًا، شريطة مراعاة الاختلافات الاقتصادية الفعلية بين المنشآت والبيئات التي تعمل فيها.

ويجب هنا التمييز بين قابلية المقارنة والاتساق؛ فالقدرة على المقارنة هي الغاية التي تساعد المستخدم على تحديد أوجه التشابه والاختلاف، بينما يشير الاتساق إلى استخدام الأساليب نفسها في معالجة العناصر المتماثلة عبر الفترات أو بين المنشآت، عندما يكون ذلك مناسبًا. ولا يعني تحقيق المقارنة فرض المعالجة نفسها على عمليات تختلف في جوهرها الاقتصادي، لأن ذلك قد يؤدي إلى إخفاء الاختلافات بدلًا من توضيحها.(IASB, 2018)

وعليه، فإن توحيد الإطار المعياري يمثل عاملًا مساعدًا على المقارنة، لكنه لا يضمنها بصورة كاملة. إذ قد تستمر الفروق في جودة المعلومات بسبب اختلاف الخبرات المهنية، ومستوى الالتزام، وطبيعة المعاملات، والأحكام والتقديرات التي تتطلبها المعايير. كما أن اختلاف البيئات القانونية والاقتصادية قد يؤثر في تفسير المتطلبات المعيارية وتنفيذها.

وبناءً على ذلك، فإن تحسين قابلية المقارنة يتطلب الجمع بين تطبيق المعايير الدولية بصورة سليمة، والإفصاح الواضح عن السياسات المحاسبية المهمة، وبيان التغيرات الجوهرية في المعالجات والتقديرات. ويتيح هذا الجمع للمستخدمين تفسير الاختلافات بصورة أكثر دقة، بدلًا من افتراض أن استخدام المعايير نفسها يؤدي بالضرورة إلى تماثل نتائج المنشآت.

4- أثر تطبيق المعايير الدولية في الحد من إدارة الأرباح وتحسين الشفافية:

ترتبط جودة المعلومات المحاسبية كذلك بمدى تعبير الأرباح المعلنة عن الأداء الاقتصادي للمنشأة، وبمستوى الشفافية الذي توفره التقارير المالية لمستخدميها. وتُعد ممارسات إدارة الأرباح من الموضوعات المهمة في هذا السياق، لأنها قد تؤثر في توقيت الاعتراف بالإيرادات والمصروفات أو في بعض التقديرات المحاسبية، بما يغير الصورة التي تقدمها التقارير عن الأداء المالي.

ويمكن أن تسهم المعايير الدولية في الحد من بعض فرص المعالجة المحاسبية غير الملائمة من خلال تحديد متطلبات الاعتراف والقياس والإفصاح، وفرض الإفصاح عن معلومات تساعد على فهم الأرقام الواردة في القوائم المالية. كما قد يؤدي وضوح المتطلبات المعيارية، عندما يصاحبه إنفاذ فعال ومراجعة مستقلة، إلى رفع مستوى المساءلة والحد من استخدام المرونة المحاسبية لتحقيق أهداف لا تتفق مع العرض المحايد للأداء الاقتصادي.

وفي هذا الإطار، توصلت دراسة Barth, Landsman, and Lang (2008) إلى ارتباط تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، في عينة الشركات التي تناولتها الدراسة، بانخفاض بعض مؤشرات إدارة الأرباح، وزيادة توقيت الاعتراف بالخسائر، وتحسن الملاءمة القيمية للأرقام المحاسبية. وتوفر هذه النتائج دليلًا تجريبيًا مهمًا على إمكانية ارتباط تطبيق المعايير بتحسن بعض جوانب جودة المحاسبة، لكنها لا تبرر تعميم هذا الأثر على جميع المنشآت أو البيئات المؤسسية.

ويعود ذلك إلى أن إدارة الأرباح لا تتحدد بالمعايير المحاسبية وحدها، بل تتأثر كذلك بحوافز الإدارة، والضغوط المرتبطة بتحقيق النتائج المستهدفة، وفاعلية الحوكمة، واحتمالات اكتشاف المخالفات، وجودة المراجعة الخارجية. ولذلك، قد لا يؤدي

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

تبني المعايير الدولية إلى الحد من الممارسات الانتهازية إذا ظلت آليات الرقابة والإنفاذ ضعيفة، أو إذا استُخدمت الأحكام والتقديرات المهنية بطريقة متحيزة.

ومن ثم، فإن الدور المتوقع للمعايير الدولية في تحسين الشفافية والحد من إدارة الأرباح ينبغي فهمه باعتباره دورًا داعمًا يتطلب بيئة مهنية ورقابية مناسبة. ويعزز هذا الفهم موضوعية التحليل، لأنه يميز بين الإمكانات التي يوفرها الإطار المعياري والنتائج التي تعتمد على جودة التطبيق الفعلي.

5- أثر البيئة المهنية والتنظيمية في فاعلية تطبيق المعايير الدولية:

لا يمكن تفسير العلاقة بين تطبيق المعايير الدولية وجودة المعلومات المحاسبية بمعزل عن البيئة التي تعمل فيها المنشآت. فقد أوضحت مراجعة Soderstrom and Sun (2007) أن جودة المحاسبة تتأثر بالسياق المؤسسي الذي تعمل فيه المنشأة، بما يشمل النظام القانوني والسياسي والخصائص الاقتصادية والتنظيمية. ويشير ذلك إلى أن تبني المعايير الدولية يمثل جزءًا من منظومة أوسع لإعداد التقارير المالية، وليس عاملًا مستقلًا عن بقية مكونات هذه المنظومة.

وتتمثل أولى المتطلبات الداعمة لفاعلية التطبيق في توافر الكفاءة المهنية لدى المحاسبين ومعدّي التقارير المالية؛ إذ تتطلب المعايير فهمًا دقيقًا للمتطلبات المحاسبية والقدرة على ممارسة الأحكام المهنية وتقييم الأدلة والبيانات ذات الصلة. وعندما تكون الخبرات المتخصصة محدودة، قد تظهر صعوبات في تفسير المتطلبات أو تطبيقها، خصوصًا في المعالجات التي تعتمد على التقديرات أو تتطلب إفصاحات تفصيلية.

أما المتطلب الثاني فيتمثل في كفاءة نظم المعلومات المحاسبية، التي تمثل المصدر الأساسي للبيانات المستخدمة في إعداد التقارير المالية. فحتى مع وجود معايير واضحة، قد تتراجع جودة المعلومات إذا كانت البيانات الأولية غير دقيقة، أو كانت الأنظمة غير قادرة على معالجة العمليات وتوثيقها وتوفيرها في الوقت المناسب. ولذلك، فإن تطوير البنية التقنية والإجراءات المحاسبية يسهم في تهيئة الظروف اللازمة للاستفادة من المتطلبات المعيارية.

ويتمثل المتطلب الثالث في فاعلية الرقابة الداخلية والمراجعة والإنفاذ التنظيمي. فوجود إجراءات رقابية مناسبة يساعد على اكتشاف الأخطاء ومراجعة المعالجات المحاسبية والتحقق من سلامة البيانات، بينما يعزز الإنفاذ الفعال الالتزام بمتطلبات التقارير والإفصاح. وفي المقابل، قد يؤدي ضعف الرقابة أو محدودية المساءلة إلى اتساع الفجوة بين التبني الرسمي للمعايير والتطبيق الفعلي لها.

6- التحديات التي قد تحد من أثر تطبيق المعايير الدولية في جودة المعلومات المحاسبية:

على الرغم من المزايا المحتملة لتطبيق المعايير الدولية، فإن تحقيق أثر إيجابي في جودة المعلومات المحاسبية قد يواجه مجموعة من التحديات. ويأتي في مقدمتها ارتفاع تكاليف التحول والتطبيق، التي قد تشمل تدريب العاملين، وتحديث نظم المعلومات، وتطوير إجراءات الرقابة، والاستعانة بالخبرات المتخصصة. وقد تمثل هذه التكاليف عبئًا أكبر على المنشآت محدودة الموارد، خصوصًا عندما تتطلب المعايير تغييرات جوهرية في الأنظمة والإجراءات القائمة.

ويتمثل تحدٍ آخر في تعقيد بعض المعالجات المحاسبية واعتمادها على التقدير المهني. فالمعايير التي تتطلب تقدير القيم أو تقييم المخاطر أو استخدام افتراضات مستقبلية قد تفتح مجالًا لاختلاف الأحكام بين معدّي التقارير، حتى في الحالات التي يلتزمون فيها بالمتطلبات الرسمية. ولا يعني ذلك أن التقدير المهني عيب في حد ذاته، بل إن التحدي يكمن في ضمان استخدامه بصورة موضوعية، تستند إلى أدلة مناسبة وإفصاحات كافية.

كذلك، قد تحد مقاومة التغيير وضعف التدريب من فاعلية التطبيق، خاصة عندما تتطلب المعايير تعديل السياسات والإجراءات المحاسبية المعتادة. وقد تؤدي محدودية التنسيق بين الإدارات المالية والتقنية والرقابية إلى صعوبات في جمع البيانات وتفسيرها وتوثيقها، بما يؤثر في دقة التقارير المالية وتوقيتها.

ومن التحديات المهمة أيضًا احتمال وجود فجوة بين التبني الرسمي للمعايير والتطبيق الفعلي لمتطلباتها. فقد تعلن المنشأة التزامها بالمعايير الدولية، لكن هذا الالتزام لا ينعكس بالضرورة على جودة المعلومات إذا لم تُنفذ المعالجات المطلوبة بصورة سليمة، أو إذا لم تكن الإفصاحات مكتملة، أو لم تتوافر آليات فعالة لمراجعة المعلومات والتحقق منها.

وتشير هذه التحديات مجتمعة إلى أن تحسين جودة المعلومات المحاسبية يتطلب التعامل مع التطبيق باعتباره عملية مؤسسية متكاملة، تشمل تطوير المهارات والنظم والإجراءات والرقابة. كما ينبغي مراعاة التناسب بين متطلبات التطبيق والموارد المتاحة، دون الإخلال بالمتطلبات المعيارية أو التضحية بسلامة المعلومات المقدمة لمستخدمي التقارير المالية. (IASB, 2018)

خلاصة التحليل

يتضح من التحليل السابق أن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يمكن أن يسهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال تنظيم الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح، ودعم الملاءمة والتمثيل الصادق، وتعزيز قابلية المقارنة والتحقق والفهم. كما يمكن أن يساعد التطبيق السليم، عندما يصاحبه إنفاذ فعال ورقابة مناسبة، على تحسين الشفافية والحد من بعض الممارسات التي تضعف فائدة التقارير المالية.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

غير أن هذا الإسهام ليس تلقائيًا أو متساويًا في جميع البيئات؛ إذ يتأثر بمستوى الكفاءة المهنية، وملاءمة نظم المعلومات، وفاعلية الرقابة والإنفاذ، والحوافز الاقتصادية والتنظيمية. كما أن وجود معايير مشتركة لا يلغي الاختلافات الناشئة عن طبيعة العمليات أو التقديرات المهنية أو الظروف المؤسسية.

وبناءً على ذلك، يمكن استخلاص أن المعايير الدولية تمثل إطارًا مهمًا لدعم جودة المعلومات المحاسبية، لكن تحقيق الفائدة المرجوة منها يتطلب تطبيقًا فعليًا منضبطًا وبيئة مهنية وتنظيمية مساندة. ويمثل هذا الاستنتاج أساسًا للنتائج والتوصيات التي ستعرضها الدراسة في القسم التالي، على أن تظل تلك النتائج مرتبطة بما يدعمه التحليل النظري والأدلة المنشورة، دون الادعاء بإثبات علاقات سببية من خلال بيانات ميدانية لم تستخدمها الدراسة.

نتائج التحليل النظري ومناقشتها

1- نتائج التحليل النظري:

في ضوء تحليل الإطار المفاهيمي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ومراجعة الأدبيات المحاسبية ذات الصلة، ومناقشة العلاقة بين تطبيق هذه المعايير وجودة المعلومات المحاسبية، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج النظرية التي توضح طبيعة الدور الذي تؤديه المعايير الدولية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، والعوامل التي قد تعزز هذا الدور أو تحد من فاعليته. ويمكن عرض أبرز هذه النتائج على النحو الآتي:

النتيجة الأولى: يسهم تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في توفير إطار محاسبي منظم يدعم جودة المعلومات المحاسبية.

أظهر التحليل النظري أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية توفر مجموعة من المتطلبات والمبادئ التي تنظم الاعتراف بالعناصر المحاسبية وقياسها وعرضها والإفصاح عنها، بما يساعد على الحد من التباين غير المبرر في المعالجات المحاسبية، ويعزز اتساق المعلومات الواردة في التقارير المالية. كما يتيح وجود إطار معياري مشترك أساسًا أكثر وضوحًا لفهم المعلومات المالية وتحليلها من جانب المستثمرين والمقرضين وغيرهم من مستخدمي التقارير المالية.

النتيجة الثانية: يرتبط تطبيق المعايير الدولية بتحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، مع اختلاف طبيعة تأثيره في كل خاصية.

بيّن التحليل أن دور المعايير الدولية في تحسين جودة المعلومات يتجلى من خلال دعم الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية، والمتمثلة في الملاءمة والتمثيل الصادق، إلى جانب تعزيز الخصائص المعززة، وهي قابلية المقارنة، وقابلية التحقق، والتوقيت المناسب، والقابلية للفهم.

فمن ناحية الملاءمة، تساعد متطلبات الاعتراف والقياس والإفصاح على تقديم معلومات يمكن أن تسهم في تقييم الأوضاع المالية للمنشأة ونتائج أعمالها والتدفقات النقدية المتوقعة. ومن ناحية التمثيل الصادق، تستهدف المتطلبات المعيارية تقديم صورة أكثر اكتمالًا وحيادًا وخلوًا من الأخطاء في حدود ما تسمح به طبيعة القياس المحاسبي والمعلومات المتاحة. أما الخصائص المعززة، فتتأثر بدرجة اتساق تطبيق السياسات المحاسبية، وإمكانية التحقق من المعلومات، وتوافرها في الوقت المناسب، وطريقة عرضها والإفصاح عنها.

النتيجة الثالثة: يعزز تطبيق المعايير الدولية قابلية المقارنة، لكنه لا يلغي جميع الاختلافات بين المنشآت والبيئات المحاسبية.

أظهر التحليل أن تطبيق معايير مشتركة يمكن أن يساعد مستخدمي التقارير المالية على إجراء مقارنات أكثر اتساقًا بين المنشآت والفترات المالية، ولا سيما عندما تتقارب أساليب التطبيق والإفصاح. وتزداد أهمية هذه النتيجة في البيئات التي تتعامل فيها المنشآت مع مستثمرين وممولين من أسواق مختلفة، إذ يسهم الاتساق المعياري في تقليل بعض الصعوبات الناتجة عن اختلاف القواعد المحاسبية.

غير أن قابلية المقارنة لا تعني التطابق التام في السياسات المحاسبية أو النتائج المالية. فقد تسمح بعض المعايير ببدائل محاسبية أو تتطلب تقديرات وأحكامًا مهنية تتأثر بظروف المنشأة، كما يمكن أن تؤدي الاختلافات في الرقابة والإنفاذ والحوافز الاقتصادية إلى تفاوت التطبيق بين البيئات المختلفة. ومن ثم، فإن قابلية المقارنة تتطلب إلى جانب تبني المعايير الإفصاح الواضح عن السياسات المحاسبية والتقديرات المهمة، والالتزام المتسق بالمتطلبات ذات الصلة.

النتيجة الرابعة: لا يكفي اعتماد المعايير الدولية وحده لضمان الحد من إدارة الأرباح أو تحسين الشفافية.

أوضحت مراجعة الأدبيات أن العلاقة بين تطبيق المعايير الدولية وجودة المعلومات المحاسبية ليست علاقة آلية أو مطلقة. فقد توصلت دراسة Barth و Landsmanو Lang (2008)إلى وجود ارتباط بين استخدام المعايير المحاسبية الدولية وبعض مؤشرات جودة المحاسبة، من بينها انخفاض بعض صور إدارة الأرباح، وتحسن توقيت الاعتراف بالخسائر، وزيادة ملاءمة المعلومات للقيمة. إلا أن هذه النتائج لا تسمح بعزل أثر المعايير عن أثر البيئة المؤسسية والحوافز التي تعمل المنشآت في ظلها.

النتيجة الخامسة: تمثل الكفاءة المهنية ونظم المعلومات المحاسبية عاملين أساسيين في تحويل المتطلبات المعيارية إلى معلومات عالية الجودة.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

أظهر التحليل أن تطبيق المعايير الدولية يتطلب قدرة مهنية على تفسير المتطلبات المحاسبية وتطبيقها في ضوء طبيعة العمليات والظروف الاقتصادية للمنشأة. وتزداد أهمية هذه القدرة في الموضوعات التي تعتمد على التقدير المهني، مثل قياس القيمة العادلة، وتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، وتقييم انخفاض قيمة الأصول، وتحديد المخصصات والالتزامات.

النتيجة السادسة: تتأثر فاعلية تطبيق المعايير الدولية بالبيئة التنظيمية والمؤسسية التي تعمل فيها المنشآت.

خلص التحليل إلى أن جودة المعلومات المحاسبية لا تتحدد فقط بمحتوى المعايير، بل تتأثر كذلك بمدى كفاءة الجهات التنظيمية والرقابية، واستقلالية مهنة المراجعة، وفاعلية آليات المساءلة، وطبيعة الحوافز التي تؤثر في سلوك الإدارة. وفي البيئات التي تضعف فيها آليات الإنفاذ أو تقل فيها الخبرة المتخصصة، قد تتسع الفجوة بين تبني المعايير من الناحية الرسمية وتطبيقها بصورة فعلية.

وتتفق هذه النتيجة مع ما أشار إليه Soderstrom و Sun (2007) من أن جودة المعلومات المحاسبية تتأثر بالعوامل المؤسسية والاقتصادية إلى جانب النظام المحاسبي المستخدم. وبناءً عليه، فإن تهيئة البيئة التنظيمية والمهنية تمثل شرطًا مهمًا لتعظيم المنافع المتوقعة من تطبيق المعايير الدولية.

النتيجة السابعة: يتطلب تحقيق المنافع المتوقعة من تطبيق المعايير الدولية تبني نهج متكامل ومستمر للتطوير.

أظهر التحليل أن تحسين جودة المعلومات المحاسبية لا يتحقق بمجرد إصدار قرار بتبني المعايير أو إجراء تعديلات شكلية على القوائم المالية، بل يتطلب عملية مستمرة تشمل تحديث الإجراءات المحاسبية، وتطوير نظم المعلومات، ورفع كفاءة المحاسبين والمراجعين، وتعزيز الرقابة الداخلية والخارجية، ومتابعة التعديلات التي تطرأ على المعايير.

2- مناقشة النتائج في ضوء الأدبيات المحاسبية:

توضح النتائج السابقة أن العلاقة بين تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وجودة المعلومات المحاسبية علاقة متعددة الأبعاد؛ إذ تجمع بين أثر المتطلبات المعيارية من ناحية، وأثر البيئة المهنية والتنظيمية والحوافز الاقتصادية من ناحية أخرى. ويمكن مناقشة هذه العلاقة من خلال المحاور الآتية:

أولًا: تفسير العلاقة بين المعايير الدولية والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

تتفق النتائج النظرية مع الإطار المفاهيمي للتقارير المالية الصادر عن مجلس المعايير الدولية للمحاسبة(IASB, 2018) ، الذي يحدد الملاءمة والتمثيل الصادق بوصفهما الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المالية المفيدة، ويبين دور قابلية المقارنة والتحقق والتوقيت المناسب والقابلية للفهم في تعزيز منفعة المعلومات.

ويُفهم من ذلك أن إسهام المعايير الدولية في تحسين الجودة لا يقتصر على توحيد شكل القوائم المالية، وإنما يمتد إلى تنظيم الأسس التي تُعترف بموجبها العناصر المحاسبية وتُقاس وتُعرض وتُفصح عنها. غير أن هذا الإسهام يظل مرتبطًا بقدرة المنشأة على تطبيق المتطلبات بصورة تعكس جوهر العمليات الاقتصادية، وبقدرة مستخدمي التقارير على فهم المعلومات والاستفادة منها في اتخاذ القرارات.

ثانيًا: تفسير النتائج في ضوء الدراسات السابقة

تدعم دراسة Barth و Landsmanو Lang (2008)أهمية النظر إلى جودة المعلومات المحاسبية من خلال مؤشرات متعددة، بدل الاقتصار على مؤشر منفرد. فقد تناولت الدراسة العلاقة بين استخدام المعايير المحاسبية الدولية وبعض المؤشرات المرتبطة بإدارة الأرباح، والاعتراف بالخسائر، وملاءمة المعلومات. ومع ذلك، فإن تفسير هذه النتائج يجب أن يراعي احتمال تأثير الاختلافات المؤسسية والحوافز الاقتصادية في جودة التقارير المالية.

ومن جانب آخر، تؤكد مراجعة Soderstrom و Sun (2007)أن جودة المعلومات المحاسبية لا تعتمد على المعايير المحاسبية وحدها، بل تتأثر أيضًا بالبيئة المؤسسية التي يجري فيها التطبيق. وتنسجم هذه الرؤية مع نتائج الدراسة الحالية، التي ترى أن أثر المعايير الدولية يتعزز عندما يقترن بتطبيق فعلي متسق، ورقابة فعّالة، وكفاءة مهنية مناسبة.

وتشير هذه المقارنة إلى أن الدراسة الحالية لا تتبنى افتراضًا مفاده أن تطبيق المعايير يؤدي بالضرورة إلى تحسين الجودة في جميع الظروف، بل تنظر إليه بوصفه عاملًا معياريًا مهمًا تتوقف نتائجه على تفاعل عدة عوامل. ويمنح هذا التفسير العلاقة بين المعايير وجودة المعلومات قدرًا أكبر من الدقة، لأنه يميز بين جودة القواعد المحاسبية من جهة، وجودة تطبيقها والظروف التي تحكم هذا التطبيق من جهة أخرى.

ثالثًا: الأبعاد العملية للنتائج في بيئة التطبيق

تكتسب النتائج أهمية عملية عند النظر إلى البيئات التي تسعى إلى تطوير أنظمتها المحاسبية ورفع مستوى الإفصاح المالي فيها. ففي هذه البيئات، قد لا يكون تبني المعايير الدولية كافيًا ما لم يصاحبه تطوير للأطر التنظيمية والمهنية، وتوفير التدريب المستمر، وتحسين نظم المعلومات المحاسبية، وتعزيز قدرات المراجعة والرقابة.

كما أن تطبيق المعايير يتطلب وجود آليات واضحة لتفسير المتطلبات المحاسبية ومعالجة المسائل التي تحتمل الاجتهاد المهني، إلى جانب توثيق التقديرات والأحكام المستخدمة والإفصاح عنها عندما تقتضي المعايير ذلك. ومن شأن هذه الإجراءات أن تساعد على تقليل التباين غير المبرر في التطبيق، وتحسين موثوقية المعلومات، ورفع قدرة مستخدمي التقارير المالية على تقييم الأداء والمركز المالي والتدفقات النقدية.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

وفي هذا السياق، ينبغي أن تُراعى ظروف كل بيئة عند وضع خطط التطبيق والتطوير؛ إذ لا يصح افتراض أن النتائج التي تظهر في بيئة تنظيمية معينة ستتحقق بالدرجة نفسها في بيئة أخرى تختلف عنها في الموارد والخبرات والرقابة والحوافز.

رابعًا: القيمة التفسيرية للدراسة وحدود الاستنتاجات

تتمثل القيمة التفسيرية للدراسة في توضيح أن العلاقة بين تطبيق المعايير الدولية وجودة المعلومات المحاسبية لا تقوم على عامل واحد، بل تتشكل من تفاعل المتطلبات المعيارية مع الممارسات المهنية والأنظمة التقنية والبيئة المؤسسية. ويساعد هذا التصور على تفسير سبب تفاوت المنافع المحققة من تطبيق المعايير بين المنشآت والبيئات المختلفة.

ومع ذلك، تظل النتائج الواردة في هذه الدراسة استنتاجات نظرية مستخلصة من تحليل الإطار المفاهيمي والأدبيات ذات الصلة، ولا تمثل تقديرًا كميًا لحجم أثر تطبيق المعايير أو اختبارًا سببيًا له في بيئة محددة. ولذلك لا يمكن الجزم، استنادًا إلى هذه الدراسة وحدها، بمقدار التحسن الذي قد يتحقق في جودة المعلومات المحاسبية داخل دولة أو قطاع أو منشأة بعينها. ويتطلب الوصول إلى مثل هذه التقديرات دراسات تطبيقية لاحقة تعتمد على بيانات ملائمة ومؤشرات محددة لجودة المعلومات المحاسبية.

خلاصة النتائج والمناقشة

يتضح من النتائج ومناقشتها أن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يوفر أساسًا مهمًا لتحسين جودة المعلومات المحاسبية، من خلال تنظيم الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح، ودعم الخصائص النوعية للمعلومات المالية. غير أن تحقق هذه المنافع يتوقف على مدى الالتزام الفعلي بالمعايير، وكفاءة المحاسبين والمراجعين، وملاءمة نظم المعلومات المحاسبية، وفاعلية الرقابة والإنفاذ، وطبيعة الحوافز المؤثرة في إعداد التقارير المالية.

وعليه، فإن النتيجة المحورية للدراسة تتمثل في أن المعايير الدولية تمثل إطارًا ضروريًا لدعم جودة المعلومات المحاسبية، لكنها لا تكفي وحدها لضمان تحقق هذه الجودة ما لم يقترن تطبيقها ببيئة مهنية وتنظيمية ومؤسسية داعمة. ويشكل هذا الاستنتاج أساسًا منطقيًا للانتقال إلى التوصيات التي تستهدف تعزيز فاعلية التطبيق وتحويل المتطلبات المعيارية إلى ممارسات محاسبية أكثر جودة وشفافية.

التوصيات

في ضوء نتائج التحليل النظري ومناقشتها، وما أظهرته الدراسة من أن دور المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية يرتبط بمدى فاعلية تطبيقها، وكفاءة البيئة المهنية والتنظيمية المحيطة بها، توصي الدراسة بمجموعة من الإجراءات التي تستهدف تعزيز الاستفادة من هذه المعايير، والحد من العوامل التي قد تقلل من أثرها في جودة التقارير المالية. وتتمثل أبرز هذه التوصيات فيما يأتي:

1- تعزيز التطبيق الفعلي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وعدم الاكتفاء بتبنيها من الناحية الشكلية.

توصي الدراسة الجهات المختصة والمنشآت المعنية بإيلاء اهتمام أكبر بمدى التطبيق الفعلي لمتطلبات المعايير الدولية، بدلًا من الاقتصار على إعلان الالتزام بها أو الإشارة إليها في القوائم المالية.

2- تطوير برامج التدريب والتأهيل المهني للمحاسبين والمراجعين.

توصي الدراسة بتعزيز برامج التدريب المستمر للعاملين في مجالات المحاسبة والمراجعة وإعداد التقارير المالية، مع التركيز على الجوانب التطبيقية للمعايير الدولية، ولا سيما الموضوعات التي تتطلب تقديرات وأحكامًا مهنية. وينبغي ألا تقتصر هذه البرامج على شرح النصوص المعيارية، بل أن تتضمن حالات تطبيقية توضح كيفية معالجة العمليات الاقتصادية، وتحديد أسس القياس المناسبة.

3- رفع كفاءة نظم المعلومات المحاسبية وتعزيز التكامل بين الأنظمة المالية والتقنية.

توصي الدراسة المنشآت بتطوير نظم المعلومات المحاسبية بما يتناسب مع متطلبات إعداد التقارير المالية وفق المعايير الدولية، مع الاهتمام بدقة البيانات، وسلامة معالجتها، وإمكانية تتبع العمليات من مستنداتها الأصلية حتى ظهورها في القوائم المالية والإيضاحات المرفقة بها.

4- تعزيز الرقابة على الالتزام بالمعايير الدولية ورفع فاعلية آليات الإنفاذ.

توصي الدراسة الجهات التنظيمية والرقابية بتطوير آليات مراجعة الالتزام بمتطلبات إعداد التقارير المالية، بما يساعد على اكتشاف أوجه القصور في التطبيق ومعالجتها. ويشمل ذلك تحديد مسؤوليات الجهات المعنية، ووضع إجراءات واضحة لفحص القوائم المالية والإفصاحات، ومتابعة أوجه عدم الالتزام، واتخاذ التدابير التصحيحية المناسبة وفق الأطر القانونية والتنظيمية المعمول بها. كما ينبغي دعم استقلالية المراجعة وجودة أدائها، بما يعزز الثقة في المعلومات المالية ويحد من احتمالات التلاعب أو الإغفال الجوهري.

5- تحسين جودة الإفصاح المالي وتعزيز الشفافية في عرض المعلومات المحاسبية.

توصي الدراسة المنشآت بالاهتمام بجودة الإفصاحات المصاحبة للقوائم المالية، وعدم النظر إليها باعتبارها مجرد استكمال شكلي للمتطلبات المحاسبية. وينبغي أن تكون الإفصاحات واضحة ومحددة ومرتبطة بطبيعة أنشطة المنشأة ومخاطرها وأوضاعها المالية، وأن تتضمن المعلومات الجوهرية التي يحتاج إليها المستخدمون لفهم الأرقام الواردة في القوائم المالية وتفسيرها.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

6- دعم قابلية المقارنة بين التقارير المالية من خلال الاتساق في التطبيق والإفصاح عن السياسات المحاسبية.
توصي الدراسة المنشآت بتطبيق السياسات المحاسبية بصورة متسقة من فترة مالية إلى أخرى، وبالإفصاح عن التغييرات التي تطرأ عليها وأسبابها وآثارها وفقًا للمتطلبات المعيارية ذات الصلة. كما ينبغي توضيح التقديرات والافتراضات المهمة التي تؤثر في القياس المحاسبي، بما يساعد مستخدمي التقارير على التمييز بين التغيرات الناتجة عن الأداء الاقتصادي الفعلي والتغيرات المرتبطة بتعديل السياسات أو التقديرات.
7- تعزيز دور المراجعة الداخلية والخارجية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.
توصي الدراسة بتطوير دور المراجعة الداخلية في تقييم الضوابط المحاسبية والمالية، والتحقق من سلامة الإجراءات المتبعة في إعداد التقارير، ورصد المخاطر المرتبطة بالقياس والإفصاح، ورفع التوصيات اللازمة لمعالجتها. كما توصي بدعم جودة المراجعة الخارجية واستقلاليتها، والاهتمام بكفاية الأدلة المهنية التي تستند إليها الاستنتاجات المتعلقة بالقوائم المالية.
8- الحد من الممارسات المحاسبية التي تضعف الشفافية والحد من إدارة الأرباح.
توصي الدراسة بتعزيز الضوابط والإجراءات التي تحد من استخدام الأحكام والتقديرات المحاسبية لأغراض انتهازية، مع التأكيد على أن التقدير المهني في حد ذاته ضرورة محاسبية مشروعة في الحالات التي تتطلبه المعايير. ويتطلب ذلك توثيق الافتراضات المستخدمة في التقديرات الجوهرية، وإخضاعها للمراجعة المناسبة، وتعزيز الرقابة على العمليات التي تنطوي على مخاطر مرتفعة للتحريف، وتفعيل مبادئ الحوكمة والمساءلة.
9- تهيئة البيئة التنظيمية والمهنية بما يتلاءم مع متطلبات تطبيق المعايير الدولية.
توصي الدراسة الجهات المعنية بتقييم مدى جاهزية البيئة المحاسبية والتنظيمية قبل تنفيذ أي برنامج لتبني المعايير الدولية أو توسيع نطاق تطبيقها. ويشمل ذلك مراجعة الأطر القانونية ذات الصلة، وتحديد مسؤوليات الجهات المشرفة، وتطوير أدلة إرشادية مهنية عند الحاجة.
10- تعزيز التعاون بين المؤسسات الأكاديمية والجهات المهنية والتنظيمية.
توصي الدراسة بتوسيع التعاون بين الجامعات والمؤسسات التعليمية والجهات المهنية والتنظيمية من أجل تطوير المحتوى التعليمي والتدريبي المرتبط بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وينبغي أن يشمل هذا التعاون تحديث المقررات المحاسبية، وتنظيم ورش العمل والندوات المهنية، وتبادل الخبرات التطبيقية.
11- تشجيع إجراء دراسات تطبيقية مستقبلية لقياس أثر تطبيق المعايير الدولية في جودة المعلومات المحاسبية.
نظرًا إلى الطبيعة النظرية التحليلية للدراسة الحالية، توصي الدراسة بإجراء بحوث تطبيقية مستقبلية تختبر العلاقة بين مستوى الالتزام بالمعايير الدولية ومؤشرات جودة المعلومات المحاسبية في بيئات وقطاعات مختلفة.

خلاصة التوصيات

تؤكد التوصيات أن تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يتطلب الجمع بين الالتزام المعياري والكفاءة المهنية والتطوير التقني والرقابة الفعالة والشفافية في الإفصاح. فالمعايير توفر الأساس الذي تُنظم في ضوئه الممارسات المحاسبية، بينما تحدد جودة التطبيق والبيئة المحيطة مدى قدرة هذا الأساس على إنتاج معلومات مفيدة لمستخدمي التقارير المالية.
وعليه، فإن الاستفادة المستدامة من المعايير الدولية تستلزم الانتقال من مجرد تبنيها إلى بناء منظومة متكاملة تضمن تطبيقها بصورة سليمة، ومراجعة الالتزام بها، وتطوير القدرات البشرية والتقنية اللازمة، وقياس النتائج بصورة دورية. كما أن إجراء دراسات تطبيقية مستقبلية من شأنه أن يدعم التحقق من مدى تحقق المنافع المتوقعة في البيئات المختلفة، وأن يوفر أدلة أكثر تحديدًا لتوجيه السياسات والممارسات المحاسبية.

الخاتمة

خلصت الدراسة إلى أن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) يُعد من العوامل المهمة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، لما توفره من إطار موحد لإعداد التقارير المالية، وتعزيز خصائص الملاءمة والتمثيل الصادق والقابلية للمقارنة والفهم .كما يسهم تطبيق هذه المعايير في زيادة الشفافية والإفصاح، والحد من التباين في الممارسات المحاسبية، بما يدعم ثقة مستخدمي القوائم المالية ويساعدهم على اتخاذ قرارات اقتصادية أكثر رشداً .ومع ذلك، فإن تحقيق هذه المنافع لا يرتبط بمجرد تبني المعايير، بل يتطلب توافر بيئة تنظيمية ورقابية فعّالة، وكفاءات مهنية مؤهلة، والتزاماً سليماً بمتطلبات التطبيق .وبناءً على ذلك، تؤكد الدراسة أن الأثر الإيجابي للمعايير الدولية في جودة المعلومات المحاسبية يتوقف على تكامل التطبيق مع متطلبات البيئة المؤسسية والمهنية، وليس على التبني الشكلي لها.

المراجع

. 1. Ahmed, A. S., Neel, M., & Wang, D. (2013). Does mandatory adoption of IFRS improve accounting quality? Preliminary evidence. Contemporary Accounting Research, 30(4), 1344–1372.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

2. Barth, M. E., Landsman, W. R., & Lang, M. H. (2008). International accounting standards and accounting quality. Journal of Accounting Research, 46(3), 467–498.
3. Bhatia, M., & Mulenga, M. (2019). Value relevance of accounting information: A review of empirical evidence across continents. Jindal Journal of Business Research, 8(2), 179–193.
4. Iatridis, G. (2010). International financial reporting standards and the quality of financial statement information. International Review of Financial Analysis, 19(3), 193–204.
5. Soderstrom, N. S., & Sun, K. J. (2007). IFRS adoption and accounting quality: A review. European Accounting Review, 16(4), 675–702.
6. International Accounting Standards Board (IASB). (2018). Conceptual Framework for Financial Reporting. IFRS Foundation.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **SAJFAS** and/or the editor(s). **SAJFAS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)